

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

- مقدمة ومشكلة البحث:

إن محاولة صياغة تصور حول مفهوم الوعي تكاد تكون محاولة مستمرة مع الفكر الانساني عبر مسيرته الطويلة ،وعلى الرغم من استخدام الوعي كثيراً الا انه مفهومة يحيط به قدر من الغموض نتيجة لكثرة ما قيل عنه فالوعي اتجاه عقلى انعكاسي يمكن الفرد من ادراك لذاته وللبيئة المحيطة به ويتضمن ذلك إدراك الفرد للوظائف العقلية والجسمية وواعية بالاشياء وبالعالم الخارجى وايضا ادراكه لذاته كعضو فى الجماعة.

(٨٨ : ٤٨)

وهو الشعور الطبيعى لدى الانسان بوجوده وبقدراته وباعماله حيث ان معرفة الانسان المباشر لذاته ،كما انه هو الشعور الداخلى الذى يساعد الانسان فى الحكم على اخلاقية سلوكه واعماله الشخصية، لكن الوعي الفردى ليس مقفلاً على ذاته فالعلاقات بين البشر ملازمة لعملية الوعي مما يجعله فى نفس الوقت وعياً للذات والآخرين.

(٤٧٦ : ١٧)

إذا فالتقدم الاجتماعى والاستقرار فى مجتمع من المجتمعات لا يمكن ان يتحقق الا اذا كان الافراد والجماعات على درجة كبرى من التكامل والوعي

(٢٥٧: ٤)

ولكى تحقق الأندية الاهداف المرجوة منها يجب ان يكون لدى الافراد سواء كان افراد المسؤولين دراية بأهمية الوعي الادارى والتشريعى.

ويتفق كلاً من مها أبو طالب، محمد عطوة (٢٠٠٤) على أن الوعي الإدارى تتمثل أهميته للفرد فى أنه:

- يزوده بالمعلومات والخبرات والمهارات التى تساعد على الإنتفاع بالموارد المتاحة.
- يعمل على تدريب الفرد على مواجهة مواقف الحياة ومشكلاتها اليومية عن طريق اتخاذ قرارات سليمة.
- يساعد على استخدام الموارد البشرية والمادية بأكبر كفاءة ممكنة.

كما أن الوعي التشريعى يعتبر مجموعة من القواعد المكتوبة التى تنظم العلاقة القائمة بين الأطراف المعنية والداخله فيه، ولهذه القواعد القوى الجبرية اللازمة للتنفيذ والتقييد بها والعقاب فى حالة المخالفة، ولكى تكون هذه القواعد تشريعاً فلا بد وأن تكون مكتوبة.

(٩ : ٥٣)

وتعتبر عملية اتخاذ القرار أساسية وهامة في حياة المجتمعات فكل وظيفة من الوظائف السياسية والقانونية والتربوية تنظم من خلال القرارات التى يتخذها القادة في هذه المجتمعات ، حيث يؤثر القرار على حياة الفرد والجماعة،

وعملية اتخاذ القرار هي جوهر عملية الإدارة لأنها هي التي تتحكم في مصير المؤسسات الرياضية وهي عملية تتطلب من المسؤولين القيام بها وفي بعض الأحيان تكون محدده بفترة معينة.

وصنع القرار يمر بعدة مراحل تبدأ بتشخيص المشكلة محل القرار وتحليلها وإيجاد البدائل وللقرار ستة أركان قانونية لا يمكن تجاهل أي منها وهي "الإختصاص أي من له سلطة اتخاذ القرار، الشكل، السبب، الإجراءات، المحل أي من يتأثر بالقرار، والغاية التي يسعى إلى تحقيقها".

(١ : ٥٠)

ويشير سيد الهواري (١٩٩٧) أن القرار يتطلب لمن يصدره أن يتصف بالقدرة والكفاءة للتعرف على المشكلة والتفهم الكامل للتحليلات وبدائل الحلول لإتخاذ القرار المناسب.

(٢٣ : ٣٩)

والنادي الرياضي هو احد المؤسسات الرياضية في مجال خدمة الشباب والاعضاء والمشاركين به ويعد النادي الرياضي هو العمود الفقري الذي يقوم عليه التكوين الرياضي في أي دولة ويهدف النادي الى المساهمة بدور ايجابي في التنمية الرياضية والاجتماعية لافراد المجتمع في اطار احتياجات ورغبات اعضائه وما يتفق مع فلسفه الدوله.

(٥٦ : ٨٠)

ويهدف النادي الرياضي في مصر الى تكوين الشخصيه المتكامله للشباب من النواحي الاجتماعيه والصحيه والدينيه والنفسيه والفكريه والترويحيه عن طريق نشر التربيه الرياضيه والاجتماعيه وبث روح القوميه بين الاعضاء وتنمية ملكاتهم المختلفه وتهينه الوسائل المختلفه لشغل أوقات فراغهم وذلك في اطار السياسه العامه للدوله والتخطيط الذي تضعه وزارة الشباب.

(٥٧ : ٢٣١)

إلى أنه يجب ان يتصف الهدف بالشرعيه والموضوعيه والوضوح، وكذلك النادي الرياضي يجب ان يتصف في اهدافه بتلك الصفات لكي يسهل تحقيقها، حيث ان الشرعيه هي وضع اهداف النادي من خلال الاطار الفلسفي العام للدوله ثم القوانين المرتبه بصفه عامه ثم القوانين الخاصه بالتنظيمات الرياضيه الاهليه ولوائح النظام الاساسي للانديه الرياضيه بصفه خاصه كما يجب ان تصاغ اهداف كل نادي رياضي من قبل الجمعيه العموميه وعدم إجبارها على قبول أهداف لاتناسبها او لاتتفق مع مفهومها، وبذلك تتحقق الشرعيه لاهداف الانديه الرياضيه من ناحيه احترام القانون واحترام رغبات الجمعيه العموميه لكل نادي رياضي وتعتبر الأندية الرياضية إحدى المؤسسات التي تظهر فيها أهمية اتخاذ القرار وتأثيره على المنتمين إليه سواء كانوا أعضاء أو جماهير وخاصة الأندية الرياضية التي بها لعبات تنافسية مثل كرة القدم التي تعتبر اللعبة الشعبية الأولى في مصر .

(٥٧ : ٢٧)

فقد حدد القانون أهدافاً عامة للأندية بالنسبة لكل نشاط داخلها من خلال تدريب الشباب وتويزده بالمهارات المختلفه وذلك لشغل أوقات فراغه وكذلك العمل على تنميته في الاتجاه الصحيح الذي يخدم ويحقق الأهداف العامة للمجتمع، وهذا الأمر يتحقق عن طريق اشتراك أكبر عدد من أعضاء في أوجه النشاط المختلفه بالنادي وكذلك إتاحة

الفرصة لاكتشاف القدرات الخاصة داخل النادي ومساعدته على تكوين العلاقات والتكيف مع المجتمع المحيط به، حيث إن تكوين الشخصية السوية للشباب لا تكتسب إلا بالممارسة العملية في جميع مراحل عمره السنوية وعادة يكون النادي الرياضي مجال لتلك الممارسة.

(٥٠ : ٢٢٥)

والتشريع الرياضي يهدف إلى رعاية وتنظيم الألعاب الرياضية كما يهدف إلى تنمية الفرد من الناحية النفسية والجسمية ووجود جيل جديد يتمتع بالأخلاق الحميدة ولا يتأثر هذا الهدف الا بوضع الضوابط التي تعمل على تنظيم العلاقات بين الافراد. وخصائص التشريع الرياضي تتمثل في أن:

- القانون يمثل القاعدة الاساسية لكيان الحركة الرياضية وضوابطها وتطورها.
- ويستمد قواعده من قواعد الأخلاق.
- ويعد القانون قابل للتفسير أو التعديل وذلك يضمن له الاستمرار والإستقرار.
- وتختلف الجزاءات الواردة في التشريع الرياضي عن الجزاءات الواردة في التشريعات الأخرى فالجزاءات في التشريع الرياضي مرتبطة بالجانب التربوي والأخلاقي لأن الغرض منها تأديبي وليس الردع والتنكيل.

(٣٩ : ٤٤)

والأندية الرياضية في مصر تحظى بشعبية واهتمام من كافة مستويات الدولة وكذلك اهتمام الرأي العام بأخبار الأندية الرياضية في وسائل الإعلام المختلفة سواء كانت انتخابات أو اجتماعات مجالس الإدارات أو القرارات التي تتخذها هذه المجالس وقد أستشعر الباحث بحكم عمله في أحد الاندية الرياضية بوجود بعض المشكلات التي تواجه مجالس إدارات الأندية قبل وأثناء وبعد اتخاذ القرار أهمها وجود اختلافات بين أعضاء مجلس إدارة النادي الواحد على القرارات المتخذة ، حيث أن التصويت على أي قرار لمجلس الإدارة يتطلب الأغلبية المطلقة لعدد الحاضرين .

كما أشار جون بالدوي John Baldoi (٢٠٠٠) أنه قد تبين من الدراسات العلمية أن اتخاذ القرار بالهيئات الرياضية في بعض الأحيان لا يبنى على أساس كامل من الموضوعية التامة بعيدا عن مؤثرات الشخصية لمتخذي القرار . فهناك العديد من القادة الإداريين لا يعتمدون في اتخاذ قراراتهم على المعايير العلمية بل على خبراتهم الشخصية فقط أو أنهم يقومون بدراسة الاقتراحات والبدائل وتحليلها دون أن يكون لديهم الخبرة والمعرفة اللازمة فيؤدي ذلك إلى عدم الكفاءة والفعالية في اتخاذ القرار.

(٥٩ : ١٢٣)

وبالرغم من أن الحركة الرياضية في مصر تشهد تزايد الاهتمام بعلاقة الرياضة بالوعي الإداري والتشريعي وذلك لأن القانون أصبح مرتبطاً بكل المجالات سواء المجالات الاقتصادية أو السياسية أو الرياضية. ونظراً لأهمية اتخاذ القرار في العملية الإدارية وتأثيره الكبير على الأداء الإداري للقادة الإداريين فإن الباحث يهدف من خلال هذا البحث إلى التعرف على الوعي الإداري والتشريعي وعلاقته باتخاذ القرار لدى المسؤولين بالأندية الرياضية ومدى موضوعية القرارات التي يتم اتخاذها في الهيئات الرياضية ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعية.

وتؤكد نتائج دراسة محمود شعراوي "قياس الوعي التشريعي للعاملين بالجهازين الفني والإداري لبعض الفرق الرياضية الجماعية باندية محافظة الغربية" (٢٠٠٥) أن هذا الموضوع مهم وحيوي بالنسبة للإدارة الرياضية وممارسي العمل الرياضي بل ومؤثر كذلك في الانتاج القومي في كثير من الدول المتقدمة.

(٣٧ : ٥٢)

كما أظهرت نتائج الدراسة الاستطلاعية التي أجراها الباحث على عينه من خارج عينة البحث من بعض الأندية الرياضية بهدف التعرف على دور الاتحادات الرياضية في نشر الوعي الإداري والتشريعي للعاملين بالاندية الرياضية مرفق رقم (١).

وقد قام الباحث بتوضيح نتائج دراسته الاستطلاعية التي أظهرت عدم وجود الحثيات التي توضح القوانين واللوائح المنظمة والخاصة بأي لعبة سواء كانت فردية أو جماعية كما أظهرت عدم وجود الحثيات التي توضح فيها التعديلات الجديدة وعدم الاهتمام بارسالها للاندية بشكل منتظم كما أنه ليس هناك دورات تثقيفية تقام من المجلس القومي للرياضة حول الوعي الإداري والتشريعي وعدم وجود إداريين متخصصين في الإدارة الرياضية.

وقد قام الباحث أيضا بحصر مجموعة من بعض المشكلات التي تتعرض إليها الأندية الرياضية وذلك باستخدامه الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث والتي يرجع سبب حدوثها إلى القصور في الوعي الإداري والتشريعي لدى متخذي القرار في الأندية الرياضية ومنها على سبيل المثال :

- الغرامه الماليه التي تسبب فيها الجهاز الفني لنادى الزمالك حيث تم الانسحاب من مباراته مع النادى الاهلى بعد الاعتراض على هدف صحيح سجله احد اللاعبين وذلك نتيجة لعدم معرفته لقوانين اللعبه.
- مشكلة اللاعبين المنتشرة حالياً وهى توقيع لاعب واحد لاكثر من نادى فى وقت واحد وهذا ما يعنى عدم درايه اللاعبين بالقوانين التي قد يتسبب عن ذلك ايقافهم ودفع غرامه ماليه.
- عدم درايه القانمين بالرياضه المصريه بلوانح الفيفا مثال مشكلة عصام الحضرى وعدم فهمه بالماده (١٧) ومعرفتها بعد انتقال اللاعب الى نادى سيون السويسرى.
- المشاكل المستجدة فى عقود اللاعبين التي تسبب مشاكل للاندية الرياضية.

وقد ألفت الدراسات السابقة التي قام الباحث بتحليلها الضوء أيضا على هذه المشاكل مثل دراسة ماكلنتير mcllntyre وموضوعها " Leadership Development. (١٩٨١) (٦٠) وكان من أهم نتائجها عدم تواجد برامج تدريبية لصقل مهارات القادة الطبيعيين وعدم توافر برامج تدريبية علمية لتطوير القيادات الادارية، ودراسة محمد رمضان محمد (١٩٨٨) (٤٧) والتي كان من أهم نتائجها عدم وضوح الاهداف لأعضاء الأندية ، عدم توافر الخبرات المتخصصة فى كافة المجالات وخاصة اللجان ، عدم وجود لوائح تنظم العمل الإداري والفنى بين كافة المستويات، ودراسة ناجي اسماعيل حامد (١٩٩٦) (٥٤) وكان من أهم نتائجها عدم وضوح السياسات الخاصة باللجان الرياضية للمستفيدين أو المنفذين وعدم الاستفادة من التنسيق فى البرامج مع اللجان الأخرى ، وكذلك دراسة حمادة محمد طلبة (٢٠٠٥) (١٥) التي أثبتت عدم وجود مقياس لتقويم الكوادر القيادية والادارية الرياضية وعدم وجود إصدارات لترجمة النشرات الدولية المتخصصة فى شئون الإدارة الرياضية ، كذلك دراسة سحر أمين حميدة (٢٠٠٥) (١٨) التي أثبتت أهمية التعرف على نواحي القوة ونواحي الضعف فى الوعي الإداري والشرائى حيث يساعد فى بناء الشخصية

الاستقلالية. وأخيراً دراسة محمود عبدالله الشعراوى (٢٠٠٥) (٥٢) التى أثبتت نتائجها عدم اقامة المسؤولين بوزارة الشباب والاتحادات الرياضية لدورات تدريبية لما تنص عليه لوائح النظام الاساسي للاندية والاتحادات الرياضية وعدم القيام بدعوة الكوادر الادارية والفنية لشرح القوانين ولوائح الاتحادات وعدم القيام بطبع كتيبات وتوزيعها على الاجهزة الفنية موضحا بها اهم واحداث التعديلات في اللوائح.

وفى ضوء ما تقدم من دراسات نظرية ودراسات سابقة وبالرغم من أن بعض نتائج هذه الدراسات أشارت لوجود هذه المشاكل فى إطار تشخيص المشاكل الادارية الخاصة بالاندية الرياضية وكذلك من خلال خبرة الباحث باهمية المشكله بحكم عمله سابقا كادارى بالنشاط الرياضى بنادى مدينه اكتوبر مما دفعه لاجراء دراسته الحاليه بعنوان " التعرف على الوعي الإداري والتشريعي وعلاقته باتخاذ القرار لدى المسؤولين بالاندية الرياضية " .

- أهداف البحث:

١. التعرف على الوعي الإداري وعلاقته باتخاذ القرار لدى المسؤولين بالاندية الرياضية.
٢. التعرف على الوعي التشريعي وعلاقته باتخاذ القرار لدى المسؤولين بالاندية الرياضية.
٣. التعرف على الاجراءات الإدارية والجوانب القانونية التي يجب مراعاتها عند اتخاذ القرار بالاندية الرياضية.

- تساؤلات البحث:

١. الى اى مدى يتضح مفهوم الوعي الادارى لدى المسؤولين بالاندية الرياضية؟
٢. الى اى مدى يتضح مفهوم الوعي التشريعي لدى المسؤولين بالاندية الرياضية؟
٣. هل تطبق الاجراءات الإدارية والجوانب القانونية عند اتخاذ القرار من جانب الإدارة العليا بالاندية الرياضية بشكل مناسب ؟

- المصطلحات الإجرائية:

الوعي الإداري:

قدرة الفرد المسئول على معرفة وفهم المعلومات الخاصة بالنواحي الادارية بالمؤسسة الرياضية والقدرة على تطبيق هذه المعلومات التى يمكن ان يدير بها اعماله الوظيفيه.

الوعي التشريعي (القانوني):

هو قدرة الفرد على معرفة وفهم البيانات و المعلومات الخاصة بالنواحي التشريعيه والقانونية والتعرف على القوانين المنظمه او اللوائح المختلفة التى يمكن عن طريقها ادارة شئون النادى الرياضى بمختلف جوانبه القانونيه والتشريعيه اللازمة لتحقيق اهداف النادى بكافة جوانبه .